لمحات من منهج الإمام النووي في شرح صحيح مسلم

د. عبد الكريم مستور القرني*

تمهيـــد: التعريف بالإمام النووي

لقد ترجم له علماء كثيرون منهم من ترجم له ضمن علماء المذهب حيث كان رحمه الله شيخ المذهب كالسبكي في الطبقات الشافعية الكبرى. ومنهم من ترجم له ضمن الأعلام البارزين من الحفاظ كالذهبي في تذكرة الحفاظ. ومنهم من أفرد له ترجمة مستقلة كتلميذه ابن العطار في كتابه تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، والسخاوي في كتابه المنهل العذب الروي والسيوطي في كتابه المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي. فرأيت أن أستخرج له ترجمة موجزة فأقول:

اسمه ونسبه: هو يحيى بن شرف بن مُري[٢]، بضم الميم وكسر الراء، محيي الدين أبو زكريا النووي[٣]، ثم الدمشقي.

مولده ونشأته: ولد بنوى سنة إحدى وثلاثين وستمائة ونشأ نشأة طيبة منذ زمن مبكر من عمره فاتجه إلى حفظ القرآن في صباه وأكمله وهو دون سن البلوغ، ولم يكن يلعب ولا يلهو مع أقرانه من الصبيان، وقد تفرس فيه أحد الصالحين أنه سيكون له شأن ومكانة في الأمة وكانت هذه الفراسة أنفع للمسلمين إذ كان بسببه وسعي هذا الشيخ ظهور عالم زاهد تقي انتفع المسلمون بكتبه.

---

* الأستاذ المساعد في قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. alqrni@gawab.com

١ قال السيوطي في **المنهاج السوي في ترجمة النووي**، ص ٢٥: بضم الميم وكسر الراء كما رأيته مضبوطا بخطه.

٢ بحذف الألف، ويجوز اثباتها فتكون النسبة النواوي كما في **تحفة الطالبين** لابن العطار، ص ٣٩ و**شذرات الذهب** ٣٥٤/٥، ونوى قرية من قرى حوران قاله ابن كثير في **البداية** ٢٧٨/١٣.

ذكر هذه الأمر ابن العطار تلميذ النووي قال: ذكر لي الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي رحمه الله قال: رأيت الشيخ محيي الدين وهو ابن عشر سنين بنوى والصبيان يكرهونه على اللعب معهم وهو يهرب منهم، ويبكي لإكراههم ويقرأ القرآن في تلك الحال فوقع في قلبي محبته وجعله أبوه في دكان، فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن، قال: فأتيت الذي يقرئه القرآن فوصيته به وقلت له: هذا الصبي يرجى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم وينتفع الناس به، فقال لي: أمنجم أنت؟ فقلت: لا وإنما أنطقني الله بذلك، فذكر ذلك لوالده فحرص عليه إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام[1]. وقدم دمشق سنة تسع وأربعين[2].

جده واجتهاده في طلب العلم: قال الذهبي: فحفظ التنبيه في أربعة أشهر ونصف وقرأ ربع المهذب حفظا في باقي السنة ولزم الاشتغال ليلا ونهارا نحو عشر سنين حتى فاق الأقران وتقدم على جميع الطلبة وحاز قصب السبق في العلم والعمل ثم أخذ في التصنيف في حدود الستين وستمائة إلى أن مات[3].

قال ابن العطار تلميذ النووي: وذكر الشيخ قال: كنت أقرأ كل يوم اثنتي عشر درساً على المشايخ شرحا وتصحيحا درسين في الوسيط ودرسا في المهذب ودرسا في الجمع بين الصحيحين ودرسا في صحيح مسلم ودرسا في اللمع لابن جني في النحو ودرسا في إصلاح المنطق لابن السكيت في اللغة ودرسا في التصريف ودرسا في أصول الفقه تارة في اللمع لأبي إسحاق وتارة في المنتخب لفخر الدين الرازي ودرسا في أسماء الرجال ودرسا في أصول الدين.

وقال ابن العطار: ذكر لي أنه كان لا يضيع وقتا في ليل ولا نهار إلا في وظيفة من الاشتغال بالعلم حتى في ذهابه في الطريق ومجيئه يشتغل في تكرار محفوظه أو مطالعة وأنه بقي على التحصيل على هذا الوجه نحو ست سنين[4].

قال النووي: وجعلت أشرح وأصحح على شيخنا الإمام العالم الزاهد الورع ذي الفضائل والمعارف أبي إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي الشافعي رحمه الله ولازمته، قال: فأعجب بي لما رأى من اشتغالي وملازمتي وعدم اختلاطي بالناس وأحبني محبة شديدة

---

١ **تحفة الطالبين**، ص ٤٣ وانظر **طبقات الشافعية الكبرى** ٣٩٦/٨، **المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي** للسيوطي، ص ٣١.

٢ **البداية** ٢٧٨/١٣.

٣ **العبر** ٣١٢/٥.

٤ **تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محي الدين** لابن العطار، ص ٥٠ ، ٦٨.

وجعلني أعيد الدرس في حلقته لأكثر الجماعة[1].

شيوخه:

في الفقه: منهم الإمام المتفق على علمه وزهده، وورعه وكثرة عبادته، وعظم فضله وتميزه على أشكاله: أبو إبراهيم إسحاق بن عثمان المغربي، ثم المقدسي.

في الحديث: وأخذ فقه الحديث عن الشيخ المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي، الأندلسي، الشافعي شرح عليه (مسلماً) ومعظم (البخاري)، وجملة مستكثرة من (الجمع بين الصحيحين) للحميدي.

وقرأ على الشيخ الحافظ الزين أبي البقاء خالد بن يوسف بن سعد النابلسي (الكمال في أسماء الرجال) للحافظ عبد الغني المقدسي، وعلق عليه حواشي، وضبط عنه أشياء حسنة.

في أصول الفقه: وقرأ على العلامة القاضي أبي الفتح عمر بندار بن عمر بن علي التفليسي، الشافعي: (المنتخب) للفخر الرازي، وقطعة من (المستصفى) للغزالي[2].

وسمع الحديث من الرضي بن البرهان وشيخ الشيوخ عبد العزيز بن محمد الأنصاري وغيرهما، وسمع الكتب الستة والمسند والموطأ وشرح السنة للبغوي وسنن الدارقطني وأشياء كثيرة[3].

تلاميذه: تخرج به جماعة من العلماء منهم علاء الدين ابن العطار وأخذ عنه الشيخ شمس الدين النقيب وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وحدث عنه المزي وغير واحد[4].

ثناء العلماء عليه: قال ابن العطار تلميذ النووي: كان قد صرف أوقاته كلها في أنواع العلم والعمل بالعلم[5].

وقال الذهبي: وكان مع تبحره في العلم وسعة معرفته بالحديث والفقه واللغة وغير ذلك مما قد سارت به الركبان رأسا في الزهد قدوة في الورع عديم المثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قانعا باليسير تعلوه سكينة وهيبة[6].

---

١ **تحفة الطالبين**، ص ٤٧.

٢ **المنهل العذب الروي في ترجمة النووي** للسخاوي، ص ٤٣–٥١.

٣ **تذكرة الحفاظ** للذهبي ٤/ ١٤٧٣.

٤ انظر **المنهاج السوي**، ص ٥٢٠.

٥ **شذرات الذهب** ٥/٣٥٤.

٦ **العبر** ٥/٣١٢.

وقال ابن كثير: شيخ المذهب وكبير الفقهاء في زمانه، وقد كان من الزهادة والعبادة والورع والتحري.. على جانب كبير لا يقدر عليه أحد من الفقهاء وغيره[1].

مؤلفاته: اعتنى بالتصنيف فألف مؤلفات متنوعة في الحديث وعلومه والفقه وغير ذلك من المؤلفات التي تشهد له بمكانته في العلم وحسن التأليف.

قال الذهبي: وقد نفع الله تعالى الأمة بتصانيفه وانتشرت في الأقطار وجلبت إلى الأمصار فمنها المنهاج في شرح مسلم[2].

وألف في الحديث رياض الصالحين والأذكار والأربعين وهي من الكتب المهمة التي لا تكاد تخلو بيت مسلم منها.

وفي علوم الحديث كتاب الإرشاد ومختصره التقريب، وفي الفقه له باع طويل فقد ألف مؤلفات معتمدة في الفقه في المذهب الشافعي كالمجموع شرح المهذب وروضة الطالبين ومنهاج الصالحين.

قال ابن كثير: جمع شيئا كثيرا منها ما أكمله ومنها ما لم يكمله فمما أكمله شرح مسلم والروضة والمنهاج والرياض ومما لم يكمله ولو كمل لم يكن له نظير في بابه شرح المهذب الذي سماه المجموع وصل فيه إلى كتاب الربا[3].

وفاته: عاد إلى نوى فمرض عند والده فحضرته المنية في الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة[4].

فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه بحبوح جنته وجزاه الله خيرا في الدارين وأعلى قدره على ما قدم للإسلام والمسلمين، فقد كان نورا ساطعا في زمانه وبلسما شافيا لحل قضايا المسلمين، فلا غرابة أن يتأسف الخاصة والعامة من الخلق على فراقه وفقده.

المبحث الأول: لمحات من منهج الإمام النووي في شرح صحيح مسلم:

فإن شرح الإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي المتوفى ٦٧٦هـ لصحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المتوفي ٢٦١هـ

١ **البداية والنهاية** ١٣/٢٧٨.
٢ **تاريخ الإسلام**، ص ٢٥٢.
٣ **البداية والنهاية** ١٣/٢٧٨.
٤ **تذكرة الحفاظ** ٤/١٤٧٣

والمسمى "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج" يعد من الشروح المهمة ذات الجوانب المتعددة ولا يطغى جانب على جانب آخر بل يوازي بين الجوانب مما يتعلق بعلم الإسناد أو بشرح الحديث أو باهتمام اللغة والضبط أو باقتباس الفوائد من الحديث كما نرى عند بعض شراح الحديث يطول في بعض الجوانب ويوجز في جوانب أخرى.

وقد ألقى النووي النظر على الشروح السابقة لصحيح مسلم كالمعلم بفوائد مسلم للإمام أبي عبد الله محمد بن علي التميمي المازري المتوفى سنة ٥٣٦هـ وإكمال المعلم في شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤هـ والتحرير في شرح صحيح مسلم لمحمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني الشافعي وغيرهم، فاستخلص الخلاصة العلمية من تلك الشروح وغيرها وأضاف من عنده فوائد واستنباطات مما جعله أهم الشروح المطبوعة اليوم لصحيح مسلم، وهو من الشروح المتوسطة التي يستوعبها طالب العلم فهو ليس بالطويل الممل ولا بالموجز المخل، قال الدكتورأبو شهبة: وهو شرح وسط راعى فيه مؤلفه أن لا يكون قصيراً مخلاً ولا طويلاً مملاً[1].

ومن خلال مطالعتي لهذا الشرح أحببت أن أشارك بإبراز أهم النقاط البارزة في منهجه في هذا الشرح المبارك ولا أدعي الاستقصاء في ذلك بل حاولت وقاربت ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

وقد جعلت بحث هذا المنهج في النقاط التالية:

أولاً: من منهجه وضع تراجم لأبواب صحيح مسلم لأن صحيح مسلم لم يضع له الإمام مسلم تراجم الأبواب بل اكتفى بترتيب كتابته على الأبواب وقد ذكر الإمام النووي في المقدمة وفي أثناء شرحه أنه قام بذلك فقد قال في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: ثم إن مسلماً رحمه الله رتب كتابه على أبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغيره ذلك ثم قال النووي: وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد أما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها والله أعلم[2].

---

١ ينظر **أعلام المحدثين** للدكتور: محمد محمد أبو شهبة، ص٢٠١.

٢ **شرح صحيح مسلم للنووي** ٢٦/١.

وقد ذكر النووي في أثناء حديث في شرح مسلم فقال: "وهو ظاهر فيما ترجمنا له وهو مراد مسلم بإدخال هذا الحديث هنا"[1].

ثانيا: ومن منهجه –رحمه الله– اهتمامه اهتماماً كثيراً في شرحه برفع التعارض الظاهر بين النصوص الشرعية بحمل كل منها على محمل صحيح حيث قال رحمه الله: والجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهرا ويظن بعض من لا يحقق صناعتي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضات[2].

مثال ذلك:

ورد عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لن يُدْخِلَ أحَداً منكم عملُهُ الجَنَّةَ قالوا: ولا أنت يا رسول الله قال: ولا أنا إلا أن يَتَغَمَّدني الله منه بفضلٍ ورحمة ".

فرأى الإمام النووي أن هذا الحديث يعارض في الظاهر قوله تعالى ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3]، وقوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[4].

فرفع هذا التعارض الظاهر بين هذا الحديث وبين الآيتين وما أشبههما، وقال: معنى الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال ثم التوفيق للأعمال والهداية للإخلاص فيها وقبولها برحمة الله وفضله فيصح أنه لم يدخل بمجرد العمل وهو مراد الأحاديث ويصح أنه دخل بالأعمال أي: يسببها وهي من الرحمة والله أعلم[5].

مثال (٢):

عن عائشة أن النبي ﷺ كان لا يصلي الضحى إلا أن يجئ من مغيبه وأنها ما رأته ﷺ يصلي سبحة الضحى قط قالت وإني لأسبحها وإن كان رسول الله ليدع العمل وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم وفي رواية عنها أنه ﷺ كان يصلي الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء، وفي رواية ما شاء الله وفي حديث أم هانئ أنه ﷺ صلى ثمان ركعات، وفي حديث أبي ذر وأبي هريرة وأبي الدرداء ركعتان . هذه الأحاديث كلها متفقة لا

---

١ **شرح صحيح مسلم للنووي** ٤ / ١٦٤ .

٢ **شرح صحيح مسلم** ١٣/١.

٣ سورة النحل آيــة ٣٢ .

٤ سورة الزخرف آية ٧٢.

٥ **شرح صحيح مسلم** ١٧ / ١٦٠.

اختلاف بينها عند أهل التحقيق وحاصلها أن الضحى سنة مؤكدة وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وبينهما أربع أو ست كلاهما أكمل من ركعتين ودون ثمان وأما الجمع بين حديثي عائشة في نفي صلاته ﷺ الضحى وإثباتها فهو أن النبي ﷺ كان يصليها بعض الأوقات لفضلها ويتركها في بعضها خشية أن تفرض كما ذكرته عائشة ويتأول قولها ما كان يصليها إلا أن يجيء من مغيبه على أن معناه ما رأته كما قالت في الرواية الثانية ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي سبحة الضحى وسببه أن النبي ﷺ ما كان يكون عند عائشة في وقت الضحى إلا في نادر من الأوقات فإنه قد يكون في ذلك مسافراً وقد يكون حاضراً ولكنه في المسجد أو في موضع آخر وإذا كان عند نسائه فإنما كان لها يوم من تسعة فيصح قولها ما رأيته يصليها وتكون قد علمت بخبره أو خبر غيره أنه صلاها أو يقال قولها ما كان يصليها أي ما يداوم عليها فيكون نفياً للمداومة لا لأصلها والله أعلم.

وأما ما صح عن ابن عمر أنه قال في الضحى هي بدعة فمحمول على صلاتها في المسجد والتظاهر بها كما كانوا يفعلونه بدعة لا أن أصلها في البيوت ونحوها مذموم أو يقال قوله بدعة أي المواظبة عليها لأن النبي ﷺ لم يواظب عليها خشية أن تفرض وهذا في حقه ﷺ وقد ثبت استحباب المحافظة في حقنا بحديث أبي الدرداء وأبي ذر أو يقال أن ابن عمر لم يبلغه فعل النبي ﷺ الضحى وأمره بها وكيف كان فجمهور العلماء على استحباب الضحى وإنما نقل التوقف فيها عن ابن مسعود وابن عمر والله أعلم[1].

مثال (٣):

ورد عن النبي ﷺ من حديث عبد الله بن زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ قال: ألا أخْبِرُكُم بخير الشُّهداءِ الذي يَأْتِي بشهادته قبل أن يُسْأَلَهَا "[2].

وورد عن النبي ﷺ من حديث في معرض ذم من يأتي بالشهادة قبل أن يستشهد.

وقد يفهم من هذين الحديثين تعارضاً ظاهراً أيضًا فوجههما الإمام النووي بما يزيل هذا التعارض حيث قال: قوله ﷺ: "ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها".

---

١ **صحيح مسلم بشرح النووي** ٥/ ١٩٣ – ١٩٥.

٢ **صحيح مسلم بشرح النووي** ١٢ / ١٧.

٣سورة الطلاق آية ٢.

وفي المراد بهذا الحديث تأويلان أصحهما وأشهرهما تأويل مالك وأصحاب الشافعي أنه محمول على من عنده شهادة لإنسان بحق ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد فيأتي إليه فيخبره بأنه شاهد له.

والثاني: أنه محمول على شهادة الحسبة وذلك في غير حقوق الآدميين المختصة بهم فما تقبل فيه شهادة الحسبة الطلاق والعتق والوقف والوصايا العامة والحدود ونحو ذلك فمن علم شيئاً من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضي وإعلامه به والشهادة قال تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾[3].

وكذا في النوع الأول يلزم من عنده شهادة لإنسان لا يعلمها أن يعلمه إياها لأنها أمانة له عنده... الخ.

ثم قال: وليس في هذا الحديث مناقضة للحديث الأخر في ذم من يأتي الشهادة قبل أن يستشهد في قوله ﷺ "يشهدون ولا يستشهدون".

وقد تأول العلماء هذا تأويلات:

أصحها تأويل أصحابنا أنه محمول على من معه شهادة لآدمي عالم بها فيأتي فيشهد بها قبل أن تطلب منه.

والثاني: أنه محمول على شاهد الزور فيشهد بما لا أصل له و لم يستشهد

والثالث: أنه محمول على من ينتصب شاهد وليس هو من أهل الشهادة.

الرابع:أنه محمول على من يشهد لقوم بالجنة أو بالنار من غير توقف وهذا ضعيف والله أعلم[1].

وهذا التوجيه الذي وجه المؤلف هذه الأحاديث وغيرها مما يوهم تعارضاً إنما هو تقرير لأمر ظاهر وتأكيد لقضية مهمة وهي أنه لا يوجد بين النصوص الشرعية الصحيحة تعارض في حقيقة الأمر بل يستحيل التعارض الحقيقي بين نصوص الوحي المطهر فانه كلها حق وصدق.

قال ابن القيم الجوزية: ليس بين أحاديث رسول الله ﷺ تعارض ولا تناقض ولا اختلاف، وحديثه كله يصدق بعضه بعضاً[2].

---

١ **شرح صحيح مسلم للنووي** ١٢ / ١٧.

٢ **زاد المعاد** ٦٨٢/٣.

ثالثاً: من منهجه أنه يستنبط من الأحاديث النبوية قواعد أصولية حيث قال رحمه الله: وأذكر فيه إن شاء الله جملا من علومه الزاهرات من أحكام الأصول والفروع... وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات[1].

مثال:

حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"[2].

استنبط الإمام النووي – رحمه الله – من هذا الحديث مسألة أصولية حيث قال: وفي هذا الحديث دليل لمن يقول من الأصوليين أن النهي يقتضي الفساد، يقول: هذا خبر واحد ولا يكفي في إثبات هذه القاعدة المهمة، وهذا جواب فاسد[3].

ومثال (٢) يدل على عنايته واهتمامه بالمسائل الأصولية.

فقد روى مسلم – رحمه الله – حديث أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله ﷺ يخطب بالمدينة قال: يا أيها الناس إن الله تعالى يُعَرِّضُ بالخمر ولعل الله سيترل فيها أمراً فمن كان عنده منها شيء فليبعه ولينتفع به قال فما لبثنا إلا يسيراً حتى قال النبي ﷺ: إن الله تعالى حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع، قال: فاستغل الناس بما كان عنده منها في طريق المدينة فسفكوها"[4].

قال الإمام النووي – رحمه الله – في حديث تحريم الخمر وإراقتها في المدينة، قال: وفي هذا الحديث دليل على أن الأشياء قبل ورود الشرع لا تكليف فيها بتحريم ولا غيره وفي المسألة خلاف مشهور للأصوليين الأصح أنه لا حكم ولا تكليف قبل ورود الشرع لقوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾[5].

وبهذا يصبح الإمام النووي من كبار العلماء المستنبطين من نصوص السنة قواعد كلية ومسائل أصولية وغير ذلك مما تدل عليه الأحاديث النبوية، ولذلك ترجم له المراغي في الفتح

---

١ **شرح صحيح مسلم للنووي** ١٣/١.

٢ **صحيح مسلم بشرح النووي** ١٦٠/١٢.

٣ **شرح صحيح مسلم** ١٢/ ١٦٠.

٤ **صحيح مسلم بشرح النووي** ٢/١١.

٥ **شرح صحيح مسلم** ٢/١١ ، والآية في سورة الإسراء آية ١٥.

المبين في طبقات الأصوليين[1].

رابعاً: من منهجه ذكر الأحكام الفقهية المستنبطة من الأحاديث بإيجاز مع ذكر أقوال الأئمة في المسألة وتوجيه هذه الأقوال بذكر وجه استدلالها بالأحاديث

مثال:

حديث عائشة: (فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر).

قال النووي: اختلف العلماء في القصر في السفر فقال الشافعي ومالك بن أنس وأكثر العلماء: يجوز القصر والإتمام والقصر أفضل، ولنا قول الإتمام أفضل، ووجه أنهما سواء والصحيح المشهور أن القصر أفضل، وقال أبو حنيفة وكثيرون: القصر واجب ولا يجوز الإتمام، ويحتجون بهذا الحديث وبأن أكثر فعل النبي ﷺ وأصحابه كان القصر، واحتج الشافعي وموافقوه بالأحاديث المشهورة في صحيح مسلم وغيره أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسافرون مع رسول الله ﷺ، فمنهم القاصر ومنهم المتمم ومنهم الصائم ومنهم المفطر لا يعيب بعضهم على بعض، وبأن عثمان كان يتم، وكذلك عائشة وغيرها، وهو ظاهر قول الله عز وجل: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ﴾[2] وهذا يقتضي رفع الجناح و الإباحة، وأما حديث: فرضت ركعتين، فمعناه فرضت ركعتين لمن أراد الاقتصار عليهما، فزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التحتيم وأقرت صلاة السفر على جواز الإقتصار، وثبت دلائل جواز الإتمام فوجب المصير إليهما والجمع بين دلائل الشرع[3].

خامساً: ومن منهجه رحمه الله الاعتناء بالضبط.

كان المحدثون وغيرهم يعتنون بضبط ما يشكل عليهم تجنباً من تطرق التصحيف والتحريف إلى حديث رسول الله ﷺ حتى لا يُقَوَّل ما لم يَقُلْه ﷺ ولذلك قال ابن الصلاح في الاعتناء بالضبط: هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الحذاق من الحفاظ، قال: والدارقطني منهم[4].

والإمام النووي كان يعتني بضبط ألفاظ الحديث والأماكن الواردة فيه والأعلام وله باع طويل في ذلك ومن طالع كتابه وتأمله تبين له ذلك جلياً.

---

١ **الفتح المبين** ٢/٨١.

٢ سورة النساء آية ١٠١.

٣ **صحيح مسلم بشرح النووي** ٥/١٦٥ .

٤ **علوم الحديث** ص ٢٧٩ .

قال النووي رحمه الله في مقدمة شرحه مبينا منهجه في ذلك: وإيضاح معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال وضبط المشكلات.. وضبط جمل من الأسماء المؤتلفات والمختلفات[1].

مثال: روى مسلم في صحيحه حديث عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: ما منكم من أحد إلا سَيُكلمُهُ الله ليس بينه وبينه ترجمان ... الحديث[2].

قال الإمام النووي رحمه الله في ضبط لفظ ترجمان: بفتح التاء وضمها وهو المعبر عن لسان بلسان[3].

مثال (٢): أخرج مسلم حديثا مرفوعا قال فيه: من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمرة فليفعل[4].

قال النووي في ضبط كلمة "شق تمرة" بكسر الشين نصفها وجانبيها، وفيه الحث على الصدقة، وأنه لا يمنع منها لقلتها وأن قليلها سبب للنجاة من النار[5].

مثال (٣) لضبط ما يشكل ويخاف تصحيفه كقوله في حديث عوف بن مالك الأشجعي قال: خرجت مع من خرج مع زيد بن حارثة في غزوة مؤتة[6].

قال النووي: قوله " غزوة مؤتة " هي بضم الميم ثم همزة ساكنة، ويجوز ترك الهمزة كما في نظائره وهي قرية معروفة في طرف الشام عند الكرك[7].

سادساً: من منهجه بعد شرح الحديث محاولة اقتناص الفوائد واستنباط الفوائد من الحديث فيسرد مثلاً فوائد منتزعة من الحديث قريبه أو بعيده ويسردها حسب ما استنبطه من الحديث قال رحمه الله مبينا منهجه في ذلك: وأنبه على ما يحضرني في الحال في الحديث من المسائل العليات وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارات إلا في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات[8].

---

١ **شرح صحيح مسلم للنووي** ١٣/١.
٢ **صحيح مسلم بشرح النووي** ١٠١/٧.
٣ **شرح صحيح مسلم** ٧/ ١٠١ .
٤ **صحيح مسلم بشرح النووي** ٧ / ١٠٠ .
٥ **شرح صحيح مسلم** ٧ / ١٠١ .
٦ **صحيح مسلم بشرح النووي** ١٢ / ٦٥ .
٧ شرح **صحيح مسلم للنووي** ١٢ / ٦٥.
٨ **شرح صحيح مسلم للنووي** ١/ ١٣.

ومثال ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عروة أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي ﷺ ركب حماراً عليه إكاف تحته قطيفة فدكية وأردف وراءه أسامة وهو يعود سعد بن عبادة في بني الحارث وذلك قبل وقعة بدر حتى مر بمجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود فيهم عبد الله بن أبي وفي المجلس عبد الله بن رواحة، فلما غشيت المجلس عجاجة الدابة خمر عبد الله بن أبي أنفه بردائه ثم قال: لا تغبروا علينا فسلم عليهم النبي ﷺ ثم وقف ... إلخ[1].

قال النووي: وفيه جواز الإرداف على الحمار وغيره من الدواب إذا كان مطيقاً وفيه جواز العيادة راكباً وفيه أن ركوب الحمار ليس بنقص في حق الكبار وفيه جواز الإبتداء بالسلام على قوم فيهم مسلمون وكفار[2].

سابعاً: ومن منهجه رحمه الله تعالى عزو ما ينقله عن غيره من العلماء ويذكر الأعلام عند أول ذكرهم بشيء من البيان بذكر نسبهم وعلو مترلتهم في فنهم وبين منهجه في ذلك بقوله: وحيث أنقل شيئا من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل والأحكام والمعاني وغيرها من المنقولات فإن كان مشهورا لا أضيفه إلى قائليه لكثرتهم إلا نادرا لبعض المقاصد الصالحات، وإن كان غريبا أضفته إلى قائليه إلا أن أذهل عنه في بعض المواطن لطول الكلام أو كونه مما تقدم بيانه في الأبواب الماضيات[3].

مثال:

قال رحمه الله في اختلاف العلماء في الإيمان والإسلام: قال الإمام أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي الفقيه الأديب الشافعي المحقق رحمه الله في كتابه معالم السنن ...[4].

ثم نقل عن البغوي وقال عنه: وقال الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي رحمه الله في حديث سؤال جبريل ...

ثم قال: وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الأصبهاني الشافعي رحمه الله في كتابه التحرير في شرح صحيح مسلم: الإيمان في اللغة هو التصديق..

---

١ **صحيح مسلم بشرح النووي** ١٢/ ١٥٧ – ١٥٨.

٢ **شرح صحيح مسلم** ١٢/ ١٥٧ – ١٥٨ .

٣ **شرح صحيح مسلم للنووي** ١/١٣- ١٤.

٤ **شرح صحيح مسلم للنووي** ١/١٢٩.

ثم نقل عن ابن بطال قال النووي: وقال الإمام أبو الحسن علي بن خلف بن بطال المالكي المغربي في شرح صحيح البخاري: مذهب جماعة أهل السنة من سلف الأمة وخلفها أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ...[1].

وقال في ترجمته لمعبد الجهني: وأما معبد الجهني فقال أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني التميمي المروزي في كتابه الأنساب: الجهني بضم الجيم نسبة إلى جهينة قبيلة من قضاعة ...[2].

ثامنا: ومن منهجه رحمه الله الجواب عن مسلم فيما استدركه العلماء عليه كالدارقطني.

مثال ذلك قول النووي: واعلم أن حديث كعب بن عجرة هذا، ذكره الدارقطني في استدراكاته على مسلم، وقال: الصواب أنه موقوف على كعب لأن من رفعه لا يقاومون من وقفه في الحفظ، وهذا الذي قاله الدارقطني أيضاً من طرق أخرى مرفوعة، وإنما روي موقوفاً من جهة منصور وشعبة، وقد اختلفوا عليهما أيضاً في رفعه ووقفه، وبين الدارقطني ذلك، وقد قدمنا في الفصول السابقة في أول هذا الشرح أن الحديث الذي روي موقوفاً ومرفوعاً يحكم بأنه مرفوع على المذهب الصحيح الذي عليه الأصوليون والفقهاء والمحققون من المحدثين، منهم البخاري وآخرون حتى لو كان الواقفون أكثر من الرافعين حكم بالرفع، كيف والأمر هنا بالعكس ودليله ما سبق أن هذه زيادة ثقة، فوجب قبولها ولا ترد لنسيان أو تقصير حصل بمن وقفه، والله أعلم[3].

تاسعا: ومن منهجه رحمه الله ذكر اختلاف النسخ وذكر أقوال العلماء في توجيه هذا الاختلاف وبيان الراجح في ذلك.

مثال: روى مسلم حديث عبد الله بن سرجس قال كان رسول الله ﷺ، إذا سافر، يتعوذ بالله من وعثاء السفر، وكآبة المنقلب، والحور بعد الكون. الحديث

قال النووي: قوله "والحور بعد الكون" هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم بعد الكون بالنون بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا إلا بالنون وكذا ضبطه الحفاظ المتقنون في صحيح مسلم.

---

١ **شرح صحيح مسلم للنووي** ١/١٣٠.

٢ **شرح صحيح مسلم للنووي** ١/ ١٣٧.

٣ **صحيح مسلم بشرح النووي** ٥ / ٨٠ – ٨١ .

قال القاضي: وهكذا رواه الفارسي وغيره من رواة صحيح مسلم. قال: ورواه العذري بعد الكور بالراء.

قال: والمعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون.

قال القاضي: قال إبراهيم الحربي: يقال إن عاصماً وهم فيه وأن صوابه الكور بالراء. قلت وليس كما قال الحربي، بل كلاهما روايتان وممن ذكر الروايتين جميعاً الترمذي في جامعه وخلائق من المحدثين وذكرهما أبو عبيد وخلائق من أهل اللغة وغريب الحديث.

قال الترمذي بعد أن رواه بالنون ويروى بالراء أيضاً ثم قال: وكلاهما له وجه قال: ويقال هو الرجوع من الإيمان إلى الكفر أو من الطاعة إلى المعصية ومعناه الجوع من شيء إلى شيء من الشر هذا كلام الترمذي.

وكذا قال غيره من العلماء: معناه بالراء والنون جميعاً الرجوع من الاستقامة أو الزيادة إلى النقص. قالوا: ورواية الراء مأخوذة من تكوير العمامة وهو لفها وجمعها ورواية النون مأخوذة من الكون مصدر كان يكون كوناً إذا وجد واستقر.

قال المازري في رواية الراء: قيل أيضاً إن معناه أعوذ بك من الرجوع عن الجماعة بعد أن كنا فيها يقال كار عمامته إذا لفها وحارها إذا نقضها وقيل نعوذ بك من أن تفسد أمورنا بعد صلاحها كفساد العمامة بعد استقامتها على الرأس.

وعلى رواية النون قال أبو عبيد: سئل عاصم عن معناه فقال: ألم تسمع قولهم حار بعدما كان أي إنه كان على حالة جميلة والله أعلم[1].

عاشرا: من منهجه أنه ينقد الأحاديث الضعيفة والآراء الشاذة فهو ناقد وليس ناقل فحسب.

مثال: أخرج مسلم من حديث ابن عمر قال: اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق فكان في يده ثم كان في يد أبي بكر ثم كان في يد عمر ثم كان في يد عثمان...الخ[2].

قال النووي: وقد أجمع المسلمون على جواز خاتم الفضة للرجال وكره بعض علماء الشام المتقدمين لبسه لغير ذي سلطان ورووا فيه أثراً، وهذا شاذ مردود.

---

١ **شرح صحيح مسلم** ٩ / ٩٤.

٢ **صحيح مسلم بشرح النووي** ٦٧/١٤.

قال الخطابي: ويكره للنساء خاتم الفضة لأنه من شعار الرجال، قال: فإن لم تجد خاتم ذهب فلتصفره بزعفران وشبهه.

قال النووي: هذا الذي قاله ضعيف أو باطل لا أصل له والصواب أن لا كراهة في لبسها خاتم الفضة[1].

وسبق نقده لمن وضع تراجم لصحيح مسلم في قوله: وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد أما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها والله أعلم[2].

الحادي عشر: من منهجه -رحمه الله- إحالته على بعض مؤلفاته وربط بعضها ببعض كما أنه إذا عرض لمسألة أثناء الشرح سبق الكلام عنها فإنه يحيل إلى ذلك أيضاً ولعل هذا الصنيع منه لئلا يكرر بعض القضايا التي شرحها في بعض كتبه أو غيرها ولكي يطلع القارئ على بحث هذه المسألة هناك وهذا يدل على صفاء ذهنه وقريحته واستيعابه وتذكره لما كتبه في مصنفاته.

مثال: أخرج مسلم من حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً[3].

قال النووي: واحتج أصحابنا والجمهور بهذه الأحاديث على أن الجماعة ليست بشرط لصحة الصلاة خلافاً لداود ولا فرضاً على الأعيان خلافاً لجماعة من العلماء والمختار أنها فرض كفاية وقيل: سنة، وبسطت دلائل كل هذا واضحة في شرح المهذب[4].

المبحث الثاني: ثناء العلماء علي شرح الإمام النووي لصحيح مسلم واقتباسهم منه:

فقد اعتنى علماء الحديث بشرح الإمام النووي لصحيح مسلم فتداولوه فيما بينهم وكثرت نسخه وانتشرت[5]، وأفادوا منه في شروحهم للأحاديث فما من شارح للأحاديث النبوية إلا وألقى النظر عليه واقتبس منه في الغالب، ولهذا كثر ثناء العلماء على هذا الشرح.

---

١ **شرح النووي لصحيح مسلم** ٦٧/١٤.

٢ **شرح صحيح مسلم للنووي** ٢٦/١.

٣ **صحيح مسلم بشرح النووي** ٥ / ١٥١.

٤ **شرح صحيح مسلم** ٥ / ١٥١.

٥ ينظر **تاريخ التراث العربي** لفؤاد سزكين ٢١٢/١-٢١٤ ، **تاريخ الأدب العربي** لبروكلمان ١٨١/٣ فقد ذكرا أهم المكتبات التي تحتوي نسخا من هذا الشرح.

قال العلامة الحسين بن عبد الله الطيبي المتوفى سنة ٧٤٣هـ في كتابه "الكاشف عن حقائق السنن" وكان اعتمادي وغاية اهتمامي بشرح مسلم للإمام المتقن محي الدين النووي لأنه كان أجمعها فوائد وأكثر عوائد وأضبطها للشوارد والأوابد[١].

كما اقتبس أمير المؤمنين في الحديث الحافظ الحامل لواء الحديث وعلومه في زمانه من شرح الإمام النووي واستفاد في كتابه العظيم فتح الباري، **فمثلاً** قال الحافظ ابن حجر في شرح حديث أنس بن مالك قال: كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يبتدرون السواري حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب و لم يكن الأذان والإقامة شيء وفي رواية: لم يكن بينهما إلا قليل.

وقال الحافظ ابن حجر: قال النووي في شرح مسلم: قول من قال إن فعلهما يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال فاسد منابذ للسنة ومع ذلك فزمنهما زمن يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها[٢]، وانظر أيضاً مواضع الاقتباسات[٣].

وقل من شرح صحيح مسلم بعد النووي إلا واستفاد منه فممن شرح مسلم وضمن كتاب النووي في شرحه العلامة عيسى بن مسعود الزواوي المتوفى سنة ٧٤٤هـ في كتابه إكمال الإكمال حيث جمع فيه بين المعلم والإكمال والمفهم والمنهاج.

وفعل مثله العلامة الأبي المتوفى سنة ٨٢٧هـ في كتابه إكمال إكمال المعلم في شرح مسلم.

وقد أثنى على هذا الشرح العظيم الأئمة الأعلام منهم الإمام الذهبي والإمام ابن كثير والإمام السخاوي.

قال الذهبي في تاريخ الإسلام في ترجمة النووي: وقد نفع الله تعالى الأمة بتصانيفه وانتشرت في الأقطار وجلبت إلى الأمصار فمنها المنهاج في شرح مسلم[٤].

قال ابن كثير في وصف شرح مسلم: أنه جمع فيه شروحات من تقدم من المغاربة وغيرهم وزاد فيه ونقص[٥].

---

١ **الكاشف عن حقائق السنن** ٢/ب.

٢ **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ٢/١٠٨-١٠٩.

٣ ١/٣٤، ٢/٤٨ ، ٣/٢٨٢ ، ٤/١٢٣ ، ٥/٥١ ، ٦/ ٥٨٢ ، ٧/١٤٩ ، ٨/٥٠٢ ، ٩/ ٢١٤ ، ١٠/٢٨ ، ١١/١٦٠ ، ١٢/٦٦.

٤ **تاريخ الإسلام** ص ٢٥٢ حوادث ٦٧١-٦٨٠.

٥ نقله عنه السيوطي في **المنهل العذب الروي في ترجمة النووي** ص ٨٩.

وقال السخاوي في الثناء على شرحه لصحيح مسلم: قلت: وهو عظيم البركة[1].

فلا غرو من ذلك فقد ألفه وأكمله الإمام النووي قبل وفاته في أقل من سنتين أي بعد تمكنه من العلم يدل على ذلك قوله في شرح مسلم[2]: وقد أوضحت هذا في جزء جمعته في قسمة الغنائم حين دعت الضرورة إليه في أول سنة أربع وسبعين وستمائة.

الخاتمـــة:

ظهرت لي أثناء البحث بعض النتائج من خلال مراجعتي لشرح الإمام النووي لصحيح مسلم أجملها فيما يأتي:

١- هذا الشرح له قيمة علمية حيث اطلع على شروح من سبقه من العلماء لصحيح مسلم كشرح المازري وشرح القاضي عياض وشرح القرطبي فأخذ زبد شروحهم وأضاف إليه فوائد من ثمرات فكره النيرة.

٢- أن هذا الشرح شرح وسط كتب له القبول بين العلماء ولذلك كثرت نسخه الخطية وانتشرت في مكتبات العالم وكثرت مطبوعاته اليوم أيضاً.

٣- أن هذا الشرح تميز بأنه جمع فيه ما يحتاج إليه القارئ لكتابه من شرح اللغات وضبط ما يحتاج إلى ضبط وتوجيه للأحاديث المشكلة ونقد الأقوال الضعيفة واستخراج الفوائد من الحديث.

٤- أن هذا الشرح هو من آخر ما ألفه الإمام النووي بعد تمكنه من العلم، فقد ألفه بعد سنة أربع وسبعين وستمائة أي قبل وفاته في أقل من سنتين.

---

١ انظر **المنهل العذب الروي** ص ٩١.

٢ **شرح مسلم** ٥٧/١٢.

فهرس المراجع

القرآن الكريم.

أعلام المحدثين للدكتور محمد محمد أبو شهبة، طبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨١هـ – ١٩٦٢ م.

البداية والنهاية لابن كثير، دار الفكر، بيروت.

تاريخ التراث العربي تأليف فؤاد سزكين، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٣.

تاريخ الأدب العربي تأليف بروكلمان، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر.

تاريخ الإسلام للذهبي حوادث ٦٧١–٦٨٠، تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي.

تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين للإمام علاء الدين علي بن إبراهيم ابن العطار المتوفى ٧٢٤ ضبط وتعليق أبو عبيدة مشهور بن حسن، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

تذكرة الحفاظ للذهبي دار المعارف، حيدر آباد ١٣٧٥هـ.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي الحنبلي الدمشقي دار المسيرة، بيروت.

شرح صحيح مسلم للنووي دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤١٥هـ، ونشرة دار الفكر، بيروت.

العبر في خبر من ذهب للذهبي ت محمد السعيد زغلول، ط أولى ١٤٠٥ دار الكتب العلمية بيروت١٤١٥.

علوم الحديث لابن الصلاح الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق د/ نور الدين عتر، سوريا، دمشق.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني.

فتح المبين في طبقات الأصوليين تأليف الشيخ عبد الله مصطفى المراغي، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ بيروت.

المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي للإمام السيوطي تحقيق أحمد شفيق دمج، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.